مجتمع

أكثر من 90 قتيلاً في غرق مركب قبالة موزمبيق

قضى 91 شخصاً على الأقل في غرق مركب صيد مكتظ كان يستخدم كعبّارة قبالة الساحل الشمالي لموزمبيق، كما أعلنت السلطات المحلية. وأفاد مسؤولون بأنّ القارب الذي كان يحمل نحو 130 شخصاً واجه مشاكل أثناء محاولته الوصول إلى جزيرة قبالة إقليم نامبولا. وقال وزير الدولة لإقليم نامبولا (شمال) خايمي نيتو: «لأن القارب كان مكتظاً وغير مناسب لنقل الركاب انتهى به الأمر إلى الغرق. فقد 91 شخصاً حياتهم». أضاف أن من بين الضحايا عدداً كبيراً من الأطفال. وعثر عناصر الإنقاذ على خمسة ناجين ويبحثون عن المزيد. (فرانس برس)

منظمات تطالب بالتحقيق في جرائم ضد الفلسطينيات

أعلنت عشرات المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المصرية والعربية، بالإضافة إلى عشرات الأفراد من الشخصيات العامة من المتضامنات والمتضامنين مع الشعب الفلسطيني، رفضهم ارتفاع وتيرة العنف الجنسي في قطاع غزة والضفة الغربية وأحداث مجمع الشفاء الطبي المخيفة. وطالبوا الجهات الدولية المعنية بالتدخل الفوري والذهاب إلى قطاع غزة، للتحقيق في ما حدث منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي وحتى هذه اللحظة ضد النساء الفلسطينيات، وتوفير الحماية اللازمة لهن وللمدنيين عموماً. (العربي الجديد)

غزة... تخلّ عن الإنسانية

كلّ يوم يمر على قطاع غزة، يتكشّف أكثر فأكثر حجم الدمار والمأساة التي يعانيها الأهالي. وقال الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إن «ستة أشهر عتبة فظيعة»، محذّراً من أنّه «تمّ التخلّي عن الإنسانية». هذه الإنسانية المفقودة تتجلى يومياً في حجم الموت والدمار والشهداء وغياب كل مقوات الحياة الأساسية، عدا عن تدمير القطاع الصحي، الأمر الذي يؤثر على المرضى والمصابين. في هذا الإطار، تتوالى تصريحات المنظّمات ومسؤوليها. تصريحات تُحذّر من خطورة الواقع الذي وصل إليه القطاع وسط مساعدات شحيحة، واستمرار آلية القتل والدمار، والتي باتت متشابهة ومكررة.

ووصف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس حرمان أهالي غزة من احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والوقود والصرف الصحي والمأوى والأمن والرعاية يعد «غير إنساني ولا يطاق»، معرباً عن غضبه إزاء «الوفيات والإصابات الخطيرة لآلاف الأطفال في غزة».

وأعلنت وزارة الصحة في غزة عن ارتفاع حصيلة الشهداء في القطاع إلى 33207 منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، مشيرة إلى أن عدد المصابين ارتفع إلى 75933 مع دخول الحرب شهرها السابع.

(العربي الجديد، فرانس برس)

(فرانس برس)

الدنمارك بلا «إعادة إنتاج السكان»

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

كشفت أرقام دراسة أجراها باحثون متخصصون في علم الأوبئة والديموغرافيا في الدنمارك، على رأسهم البروفيسور رون ليندال ياكوبسن، توقعات علمية سيئة لمستقبل البلد الاسكندنافي الصغير الذي يقدّر عدد سكانه بـ 5,8 ملايين، نسبة 16 في المائة منهم من أصول مهاجرة. وتوقع الباحثون استمرار تراجع معدلات الولادة، ومزيد من الأزواج الذين لا ينجبون أو يكتفون بطفل واحد خلال العقود المقبلة. وأكدوا أن التوقعات السابقة بإمكانية أن يولد 50 ألف طفل جديد خلال العقد الماضي كانت خاطئة. وعلّق ياكوبسن الذي يملك خبرة كبيرة في الديموغرافيا الدنماركية بأن «ما يجري مشكلة خطيرة يجب على الجميع أن يتعاملوا معها»، وقال لصحيفة «بوليتيكن» التي شاركت في الدراسة: «يفهم عدد قليل من الناس التغيّرات الاجتماعية الكبيرة التي تحصل، ويشمل ذلك السياسيين أيضاً ما ينعكس سلباً على واقع المجتمع».

ومن أجل فهم واقع التطور السلبي في المجتمع الدنماركي الذي يعتبر سياقاً أوروبياً وغربياً عاماً، توضح الدراسة أن السنوات العشر الماضية شهدت مواصلة الدنماركيات انجاب 1,7 طفل في المتوسط، ثم انخفض معدل الخصوبة إلى أقل من 1,5 طفل لكل سيدة في عامي 2022 و2023. ويعني ذلك أن مسألة بقاء المجتمع الدنماركي في المستقبل يتطلب الوصول إلى 2,1 طفل في المتوسط على الأقل مثلما هو حال أي بلد، علماً أن الدنمارك لم تسجل معدل خصوبة 2,1 طفل في المتوسط منذ عام 1968. وهكذا يرتبط ناقوس الخطر الذي يقرعه الباحثون بعدم قدرة المجتمع، بمعدل إنجاب 1,5 طفل في المتوسط، على الوصول إلى ما يسمى «إعادة إنتاج السكان». وكانت كوبنهاغن قد انتهجت خلال نحو عقدين من الزمن سياسات هجرة متشددة جداً لمنع قدوم مزيد من اللاجئين والمهاجرين. وبالنسبة إلى ياكوبسن «سينكمش عدد السكان في ظل المعدل الحالي للخصوبة، والتقدم في العمر بسبب تطوير النظام الصحي، وسيفقد بالتالي القدرة على إعادة إنتاج سكان».

وعموماً يراهن السياسيون على احتمال حدوث طفرة مواليد حتى عام 2030 بتأثير نهج زيادة الإنفاق على دور رعاية الأطفال والمدارس، لكن أي مؤشرات لحصول ذلك لم تظهر حتى الآن، في وقت لا يزال الباحثون متشائمين ويقدمون نظرة سلبية إلى حالة البلد باعتبار أن «خطط السياسيين لا تخلق محفزات مناسبة لإنجاب المواطنين مزيداً من الأطفال». واللافت أنه حتى مع تضمين الهجرة المتوقعة إلى الدنمارك في العمليات الحسابية للمستقبل الديموغرافي للبلد، تتوقع الدراسات أن ينخفض عدد السكان، وبينهم مئات آلاف المهاجرين الذين يقيمون من دون جنسيات، إلى نحو 5 ملايين بحلول عام 2050. وتتمثل الكارثة بالنسبة إلى أحفاد الفايكينغ، وفق حسابات ياكوبسن، في أنه إذا استمر المجتمع في مسار المنحنى السلبي لن يكون عدد سكان الدنمارك أكثر من 2,5 مليون عام 2100، علماً أنه واضح أن عدم انخفاض عدد السكان في شكل دراماتيكي خلال العقود الأخيرة يعود بالدرجة الأولى إلى المهاجرين وارتفاع متوسط العمر، وهما عاملان عوضا انخفاض معدلات الخصوبة لدى الدنماركيين. ويلمّح ياكوبسن إلى أن «الأمر الجنوني في مسألة الخصوبة والإنجاب هو احتمال أن ينخفض عدد الأمهات في الدنمارك نحو 600 ألف على الأقل خلال 50 عاماً، مع بقاء معدل الخصوبة عند أقل من 1,5 طفل في المتوسط لكل امرأة». أيضاً يؤكد أستاذ الصحة العامة الباحث في عيادة النمو والإنجاب في مستشفى «ريس» الوطني، لارك بريسكورن، صحة توقعات استمرار انخفاض معدل الخصوبة، وشدد على العواقب الكبيرة على المجتمع الدنماركي.

وفي حال بقيت نسبة الخصوبة عند معدلها الحالي، واستمر ارتفاع متوسط العمر وعدد المهاجرين إلى الدنمارك، سيتراجع عدد سكان الدنمارك إلى 4,9 ملايين خلال جيل واحد، أي نحو مليون عن الرقم الحالي، وإلى 3,4 ملايين خلال جيلين، و1,9 مليون خلال 3 أجيال.

وعموماً أثبتت الدراسة الجديدة صحة تشكيك علماء وباحثين بزعم سياسيين ومشرعين خلال الحملات الانتخابية، أن سكان الدنمارك سيصبحون نحو 6,4 ملايين عام 2050، في رقم يفترض أن المرأة الدنماركية ستبدأ قريباً في إنجاب 1,9 طفل في المتوسط، لكنه «أثبت خطأه عقداً وراء عقد».

انخفاض في الخصوبة

يرى باحثون أن المجتمعات ذات نمط الحياة الغربي شهدت منذ بدء الألفية الحالية انخفاضاً في الخصوبة بنسبة 2,6 في المائة سنوياً، ما يعني أن تركيز الحيوانات المنوية سينخفض إلى أقل من 40 مليوناً لكل مليلتر خلال السنوات المقبلة، ما يؤدي إلى حاجة الأزواج إلى مراجعة عيادات علاج الخصوبة من أجل الإنجاب.

تحقيق

فضلاً عن خطر الموت الذي يلاحق عناصر الدفاع المدني في قطاع غزة كلّ لحظة خلال مهامهم، فإنهم أيضاً عرضة لصدمات خلال عمليات الإنقاذ، ولا سيما مصادفة أهلهم وأقاربهم جثامين تحت الأنقاض

الدفاع المدني
وجع العثور على جثامين الأهل في غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

في شمال قطاع غزة، تعمل طواقم الدفاع المدني بأدوات مهترئة أو متضررة بسبب القصف الإسرائيلي المستمر. واقعٌ يجعل عملها يستغرق وقتاً طويلاً وقد يستمر أياماً، من دون أن تتمكن بالضرورة من إتمام عمليات الإنقاذ وانتشال جميع من هم تحت الأنقاض. وفي بعض الأحيان، تتبع الطواقم القصف وتتوجه إلى المكان جرياً على الأقدام إذ لا يكون استخدام الآليات ممكناً. وفي ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تلقى عدد كبير من عناصر الدفاع المدني صدمات خلال مهام الإنقاذ في مختلف المناطق بوجود ذويهم من بين الشهداء والمصابين، فيما وجد آخرون أن أهلهم أصبحوا من النازحين. سالم أبو عودة كان يبحث بين أنقاض المنزل ليجد جثمان شقيقه بين الشهداء. أبو عودة هو أحد عناصر الدفاع المدني المتبقين في المنطقة الشمالية المحاصرة، وتحديداً في مدينة غزة، وتتوزع مهام عمله ما بين محافظة مدينة غزة وشمال القطاع. تعرّض لإصابة في الشهر الأول من العدوان، لكنه سرعان ما تعافى والتحق بطواقم الدفاع المدني التي كانت بحاجة للكوادر البشرية والمتطوعين بهدف إنقاذ الغرْبيين والعمل في حالة الطوارئ الأصعب في التاريخ.

واجه أبو عودة صدمات كثيرة أثناء العدوان. كان يعمل على إنقاذ جيرانه على مقربة من منزل والده في مخيم الشاطئ، فضلاً عن حي النصر حيث يقيم في الوقت الحالي، وأخرج جثامين عدد من أقاربه الموزعين في مناطق عدة من مدينة غزة. لكن عندما أخرج جثمان شقيقه أحمد أبو عودة (43 عاماً) انهار، خصوصاً أنه حين رأى الجثة للمرة الأولى، لم يكن متأكداً أنها تعود لشقيقه. لكن بعد التدقيق، تأكد أنه هو. يقول أبو عودة لـ «العربي الجديد»: «لم أعرف مكان شقيقي على مدار شهر. كلّ ثلاثة أيام، كنت أبعث له رسائل للاطمئنان على أبنائه الأربعة. كُلّفت مع آخرين بمهمة في العاشر من يناير/ كانون الثاني الماضي، وتوجهنا إلى حي الجلاء في مدينة غزة، وتحديداً إلى مبنى يضم نازحين. رأينا أطفالاً شهداء، وكان علينا إزالة السقف المنهار لإخراج المدنيين، فوجدت شقيقي وكنت في حالة صدمة كبيرة. كان في منزل أصدقائه فيما زوجته وأطفاله في منزل قريب». يضيف: «أنا وواحد من كثيرين من طواقمنا الذين فقدوا ذويهم أو رأوا جثامينهم خلال العمل، لا نتوقف عن العمل ولم نحصل على يوم إجازة واحد منذ بدء العدوان. كما استشهد زملاء لنا في مواقع العمل إذ نتعرض لانتهاكات كبيرة ومستمرة. في بعض المناطق التي نصل إليها، يتعمد الاحتلال الإسرائيلي استهدافنا علماً أننا نرتدي زيّ الدفاع المدني. وبالتالي، يمكن أن نكون في عداد الشهداء في أيّ لحظة».

ويشير أبو عودة إلى أنه أصبح مسؤولاً عن رعاية أطفال شقيقه الأربعة، وقد تمكن من نقلهم مع والدتهم بالإضافة إلى زوجته وشقيقها إلى جنوب القطاع، ويحاول الاتصال يومياً بزوجته للاطمئنان عليهم. ويشير إلى أنه على استعداد لتقديم الرعاية الكاملة للأطفال عندما ينتهي العدوان ويعودون إلى الديار أو يسكنون في خيمة أو كرفان أو غير ذلك.

من جهته، وذع نصر عبدو (34 عاماً) طفله وزوجته عندما قصف الاحتلال الإسرائيلي منزلين في مخيم النصيرات. كلّف بالتوجه إلى المكان برفقة آخرين كانوا يتواجدون في نقطة قريبة من الشارع العام لمخيم النصيرات، حين توجه إلى هناك، صُدم بوجود زوجته نسرين وطفله حمزة (6 سنوات) من بين الشهداء، وذلك في 23 ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي. عبدو هو واحد من بين كثيرين من طواقم الدفاع المدني الذين فقدوا أفراداً من عائلاتهم أثناء عملهم، كزوجاتهم وأبنائهم وأشقائهم. ويشير إلى أن زملاءه قدموا له التعازي وساندوه بعد خسارته، ثم جاء دوره لمواساتهم إذ واجهوا مصاباً مماثلاً.

يذكر أن نجله كان ينتظره حتى يحضر له الحليب قبل استشهاده. أما زوجته، فكانت قد أعدت الطعام، وأرادت أن يتناولا العشاء معاً بعدما ينتهي من العمل من دون أن يكون قد تناول شيئاً.

ويتابع حديثه لـ «العربي الجديد»: «أعيش حياة بسيطة في منزل صغير مكون من غرفة واحدة على السطح. كانت زوجتي تنتظر عودتي لأستريح. لكن الاحتلال الإسرائيلي قتلها، علماً أنه يعرف الأشخاص المتواجدين في المنزل، وقتل جيراننا وهم أبرياء، وكان أثنان منهم من الأشخاص ذوي الإعاقة. نظرت إلى طفلي الذي كان ينتظرني وأنا في حالة صدمة وعثرت على ما أعدته لي زوجتي، وهو طعامي المفضل». يتابع: «نواجه خلال عملنا انتهاكات متواصلة. وحين يستريح أي عنصر من الدفاع المدني، يفتح هاتفه ويردد: الله يسترنا. نعرف أننا قد نتلقى أخباراً سيئة في أية لحظة. أنا واحد من فريق يغطي وسط القطاع. خسرت أسرتي واثنين من زملائي. جميع طواقم الدفاع المدني تقريباً فقدوا أقرباء لهم من الدرجة الأولى، لكن العمل الإنساني المطلوب منهم يدفعهم للعودة إلى الميدان. عدت إلى العمل بعد يوم من فقداني أعزّ ما أملك في هذه الحياة، لأنني أريد إنقاذ الأرواح».

بدوره، يقول عبد الله أبو صلاح، وهو أحد عناصر الدفاع المدني أيضاً، إنه حين دمر الاحتلال الإسرائيلي المعدات في مجمع الشفاء الطبي، لم يتمكنوا من إجراء حالات إنقاذ سريعة للغزيين في تلك الأوقات، معرباً عن خشيته من عودة الاحتلال إلى مدينة غزة وتنفيذ عمليات إبادة مثل عملية مجمع الشفاء الطبي، هو الذي عثر على شقيقه شهيداً خلال إنقاذه أرواح المدنيين وإخراجهم من تحت الأنقاض.

يقول أبو صلاح لـ «العربي الجديد»: «عندما فتحت هاتفي وعدت من العمل، وجدت الكثير من رسائل التعزية وذهبت إلى أسرتي التي كانت تجلس في المدرسة، وعلى مقربة منها جثمان شقيقي بهاء (19 عاماً)، وذلك في 23 من شهر مارس/ آذار الماضي. كان طالباً جامعياً يحلم في مستقبل أفضل. شعرت أنني في كابوس. نحن مطالبون بإنقاذ الأرواح وأن نجعل من قلوبنا أحجاراً حتى لا نحزن جراء كثرة الصدمات». على مدار ستة أشهر من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، استشهد 484 شخصاً من الطواقم الطبية، و66 من الدفاع المدني، 40 منهم استشهدوا أثناء تأديتهم عملهم وقد تم استهدافهم مباشرة ومرات عدة من قبل طائرات الاحتلال والمسيرات التي يطلقها في مناطق يحاول تقييد الحركة فيها لمنع وصول الطواقم لإنقاذ المصابين، بحسب بيانات المكتب الإعلامي الحكومي.

وأكثر عمليات الدفاع المدني صعوبة كانت أثناء حصار مجمع الشفاء الطبي ومحيطه. كانت طواقم الدفاع المدني موجودة فيه، أما ذووهم، فكانوا على مقربة منهم في المنطقة. يقول المتحدث باسم الدفاع المدني في قطاع غزة محمود بصل، إنه يتواجد في مدينة غزة على رأس طواقم الدفاع المدني التي تعرضت جميع مقراتها في المنطقة المحاصرة للقصف المباشر، ويشدد على أن كافة نداءات الاستغاثة التي وصلت إليهم خلال حصار مجمع الشفاء الطبي ومحيطه على مدار أسبوعين تبين أن غالبيتهم فارق الحياة، وحتى أهل وأقارب طواقم الدفاع المدني.

ويضيف بصل لـ «العربي الجديد»: «تلقينا عشرات الاتصالات خلال فترة حصار مجمع الشفاء الطبي ومحيطه من أجل الإغاثة العاجلة. وكان هناك الكثير من المحاولات للتواصل مع الصليب الأحمر الدولي، الذي كان يرد للأسف بأننا في منطقة قتال. وعندما انسحب الجيش، كنا قد فقدنا عدداً من طواقمنا وأسرهم. وبعد البحث والتدقيق، عرفنا بارتقاء ما يزيد عن 120 شهيداً، وتستمر محاولات إخراج البعض من تحت الأنقاض، منهم أقارب وأهل طواقمنا وآخرون». يتابع: «شخصياً، فقدت عدداً من أقاربي أثناء العمل، ولم أعلم بذلك إلا بعد ساعات وأيام. نعمل ساعات أطول بسبب قلة المعدات. لا يزال بعض من ذوي طواقمنا تحت الأنقاض، وقد فقد كثيرون زوجاتهم وآباءهم وأمهاتهم، فيما وجد آخرون ذويهم جثامين متحللة، وهناك ثمانية آلاف مفقود تحت الأنقاض في غزة».

محاولة انتشال أحياء من تحت الأنقاض (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

66
عدد عناصر الدفاع المدني الذين استشهدوا جراء العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة.

> نصر عبدو: كانت زوجتي تنتظر عودتي لاستريح، لكن الاحتلال قتلها
>
> أكثر عمليات الدفاع المدني صعوبة كانت أثناء حصار مجمع الشفاء

تونس: عادات «العيد الصغير» تتحدى الأزمات

تتحدى الأعياد الدينية صعوبات الحياة التي يكابدها طيف واسع من التونسيين. وتصرّ غالبية الطبقات الاجتماعية على التمسك بعاداتها مهما كانت كلفتها المادية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

مع دخول الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان تعدّل الأسر التونسية عقارب ساعاتها على موعد عيد الفطر، وتحوّل كل اهتماماتها إلى تجهيز كل ما يحتاج إليه العيد من حلويات وملابس وتنقلات، وتوفير لوازم اللمّة العائلية في «العيد الصغير». وتؤكد خولة عباسي (44 عاماً)، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن «التونسيين لا يستغنّون بسهولة عن عاداتهم المتوارثة، ويبدون صلابة كبيرة في مكابدة أزماتهم للتمسك بطقوس الأعياد المكلفة لإنجاح هذا التحدي».

وتذكر أن «التحضيرات تنطلق عادة في النصف الثاني من شهر رمضان، وتتكثف خلال الأسبوع الأخير من هذا الشهر، علماً أن أسراً كثيرة تخفف الأعباء المالية التي تواجهها خلال شهر رمضان وعيد الفطر عبر شراء ملابس الأطفال في وقت مبكر من السنة».

وتعتبر خولة أن «فرحة الأطفال أولوية مطلقة في عيد الفطر، علماً أن عبارة العيد الصغير مستوحاة من سهر الأسر على تلبية احتياجات أطفالها من ملابس وحلويات وألعاب، حتى من المهبة (العيدية) مهما كان وضعها المادي. وكل قدير وقدره، أي إن الإنفاق يحصل غالباً بحسب ما يستطيع كل شخص، والمهم ألا تغيب فرحة العيد عن أي بيت». وتوضح منظمة «إرشاد المستهلك» أن «كلفة شراء ملابس العيد لطفل واحد قد تصل إلى 500 دينار (165 دولاراً)، ما يتجاوز القدرة الشرائية للتونسيين». ويقول رئيسها لطفي الرياحي لـ«العربي الجديد»: «هناك مبالغة في تحديد أسعار الملابس التي زادت قيمتها نحو 25 في المائة مقارنة بالعام الماضي، ما جعل الملابس المستعملة أو ما يعرف بملابس البالة ذات الجودة العالية تمثل بديلاً لمئات الأسر».

ويؤكد الرياحي «إصرار التونسيين على الاحتفال بأعيادهم وإحياء الشعائر الدينية على أكمل وجه، رغم الظروف المالية الصعبة ما يعكس امتلاك المجتمع قدرة كبيرة على التأقلم مع الأزمات وإيجاد حلول لها كي لا تنقطع عاداته». ويُشير إلى أن «الغلاء طاول هذا العام حلويات العيد أيضاً، ما يدفع الأسر خلال العيد إلى إعداد حلويات تقليدية منخفضة الكلفة على غرار الغريّبة والمقروض، وأصناف من البشكوطو التي يحتاج تحضيرها إلى فواكه جافة». ولا تزال عائلات كثيرة تصرّ على إعداد حلويات في المنازل، في حين يشتريها آخرون من محلات خاصة لكسب الوقت. وتعتبر مريم الشواشي (59 عاماً)، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن «أجود الحلويات هي تلك التي تصنعها النساء في البيوت رغم أن هذه العادات تراجعت بسبب ضغوط العمل وغياب المساعدة.

ففي السابق كان أفراد الأسر والجيران يتشاركون في إعداد حلويات العيد من أجل تخفيف بعضها أعباء بعض، لكن ظروف السكن والعيش لم تعد تسمح بذلك». وتؤكد أهمية الحفاظ على عادات العيد ونقلها إلى الأجيال الجديدة، «فهي جزء من الهوية العربية والإسلامية». ورغم سطوة التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الأسرية، لا تزال زيارات العيد أو «المزوّاح للبلاد» والتنقل بين المحافظات لقضاء الإجازة مع الأهل نشاطات رئيسية خلال العيدين الصغير والكبير في تونس (عيدي الفطر والأضحى). وتفضّل الأسر التي تسكن خارج محافظاتها الأصلية العودة إلى الجذور للاستمتاع بأجواء العيد في محيطها الطبيعي.

ويقول كريم الفطناسي (32 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «حجزت مبكراً رحلة العودة من العاصمة تونس إلى مدينة كسرى بمحافظة سليانة (شمال غرب) حيث أنوي قضاء الإجازة مع والدي وأشقائي». ويشير إلى أن «عيد الفطر يكاد يكون المناسبة السنوية الوحيدة التي ألتقي فيها أسرتي مجتمعة، إذ يحرص أشقائي الذين يعيشون في المهجر على العودة لقضاء العيد». ولتفادي أزمة النقل يحجز الفطناسي مسبقاً على متن حافلة النقل العمومي أو عربة نقل خاصة. ورغم الجهد الكبير الذي تبذله التونسيات خلال شهر رمضان في إعداد الإفطار لأسرهن لا يمنعهن التعب من الظهور بأبهى حلة يوم عيد الفطر، خصوصاً أن النساء يحرصن على ضرب موعد مع الجمال في الأيام التي تسبق العيد. وتشهد صالونات الحلاقة والتجميل خلال هذه الفترة إقبالاً كبيراً من النساء اللواتي يردن تصفيف الشعر وصبغه وطلاء الأظافر للخروج في أبهى حلة يوم العيد، وذلك بعدما أكملن واجباتهن في إطعام أسرهن وإعداد حلويات على امتداد الشهر الكريم.

واللافت أن النساء في تونس يطالبن بحقوق في العيد، بحسب عادة هدية «حق المليّ» التي تلحظ منح الزوج المرأة يوم عيد تقديراً لتعبها طوال شهر الصيام في إعداد وجبة الإفطار. ويقدّم الزوج هدية «حق المليّ» لزوجته في شكل قطعة حليّ من الذهب، علماً أن التسمية تعود إلى اضطرار الزوجة خلال إعدادها طعام أسرتها إلى تذوّق الأكل من دون أن تتناوله للتأكد من أن كمية الملح فيه معتدلة. وإذ تبدو الاستعدادات لعيد الفطر مكتملة الأركان في تونس، لكن كثيرين يؤكدون أن فرحتهم ستكون مبتورة هذا العام مع تواصل العدوان على غزة.

يصرّ التونسيون على الاحتفال بأعيادهم على أكمل وجه (ياسين قايدي/ الأناضول)

«العيد الصغير» للأطفال أولاً في تونس (ياسين قايدي/ الأناضول)

الليبيون يتمسكون بروح العيد رغم الغلاء وشحّ السيولة

مرت أعوام على توقف الحرب في ليبيا منذ منتصف عام 2020، وبالتالي استرداد ما عافيتها الذي انعكس إيجاباً على العديد من جوانب الحياة وسمح باستعادة مناسبتها شيئاً من روح الفرح، ومن بينها الأعياد الدينية

شهدت أسواق ليبيا إقبالاً جيداً على شراء لوازم عيد الفطر (حازم تركية/ الأناضول)

طرابلس ـ **أسامة علي**

نشطت منذ منتصف شهر رمضان الحركة في أسواق العاصمة الليبية طرابلس وبنغازي، ثاني أكبر مدن البلاد، ومناطق أخرى عدة، في ظل إقبال الناس على شراء لوازم عيد الفطر والألبسة والأطعمة الخاصة به. وتركزت حركة العيد في الصالات الكبرى لبيع الملابس التي تتوزع في أنحاء العاصمة طرابلس، والأحياء التي جرى تحديث طرقاتها خلال العامين الماضيين وافتتحت فيها صالات جديدة بات الإقبال عليها أكبر من الأسواق لطلب الراحة في الحركة، والابتعاد عن الازدحام. ويمتد إيقاع هذه الحركة إلى الأحياء التي شهدت تحسينات في البنى التحتية في بنغازي، حيث يقبل المواطنون على شراء الملابس من أسواق شارع فينيسيا وغيرها. لكن أمراً جديداً طرأ على عادات شراء الملابس الخاصة بعيد الفطر، وتمثل في شراء بعض الناس هذه الملابس من منصات إلكترونية خاصة بمحلات كبيرة توفر خدمة التوصيل المنزلي، «ما يفقد العيد بعض مظاهر بهجته» بحسب ما تقول أم طيبة الترهوني التي تعيش في منطقة جنزور غربي طرابلس، لـ«العربي الجديد». واستكملت الترهوني شراء ملابس العيد لطفلتيها، في حين جلبت ملابس تقليدية لطفلها، والتي يعتاد الشباب والرجال على ارتدائها في عيد الفطر.

وترى الترهوني أن «التسوق الذي يترافق مع التنقل بين المحلات من أجل اختيار ألبسة ذات موضة حديثة، وأخذ آراء الأطفال ومشاهدة فرحتهم لدى استقبالهم أبائهم وأمهاتهم مرتدين ملابس العيد، يجلبان فرحة كبيرة، أما شراء هذه الملابس من منصات إلكترونية فيُفقد العيد جانباً من بهجته، ويضعف ارتباط النشء الجديد بفكرة العيد، علماً أنني أرى حالياً أن ارتباط الشباب بأزياء بلادهم التاريخية والتقليدية يزداد». وأعلنت محلات عدة لبيع الثياب التقليدية الخاصة بالرجال والشباب في طرابلس عن عروض جديدة عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي، كما خفضت رسوم التوصيل المنزلي إلى خارج طرابلس، في حين أنه مجاني داخلها. من جهته، يتحدث خليفة المصباحي من منطقة القربولي شرقي طرابلس، لـ«العربي الجديد»، عن أن أسعار الأسواق مرتفعة بسبب الإجراءات المصرفية الجديدة التي فرضت رسوماً إضافية على بيع النقد الأجنبي، كما يلمح إلى التأثيرات السلبية للخلافات السياسية على صعيد تأخير صرف رواتب شهر مارس/ آذار الماضي. ويقول: «لم يقبض كل الموظفين رواتبهم التي تعتبر مهمة جداً لهم بعد مرور ثلاثة أسابيع من شهر الصيام، والذي توافق مع زيادة كبيرة في مصاريف الأسر، وجعل محاولتها توفير مبلغ لشراء ملابس العيد أمراً مستحيلاً، خصوصاً أن إجراءات عدم صرف رواتب شهر مارس كانت مفاجئة وغير متوقعة». وقرر المصباحي أن يساعد ابنه في شراء ملابس العيد للأولاد، لكنه تساءل عن وضع المواطنين الذين لا يجدون من يساعدهم في إدخال الفرح إلى قلوب أولادهم. وكالعادة أزدحمت المحلات التجارية في طرابلس وغالبية المدن والمناطق قبل حلول العيد، لكن نوح حماد الذي يملك محلاً تجارياً في منطقة طريق الشوك بطرابلس، يؤكد أن نسبة الشراء ضئيلة بالنسبة إلى المارّكات الغالية، ويلفت إلى أن غالبية المواطنين يركزون على شراء ملابس العيد لطفل واحد فقط من بين باقي أفراد الأسرة.

> تمتد حركة العيد للأحياء التي شهدت تحسينات بالبنى التحتية في بنغازي
>
> لا يشتري غالبية الأهل ملابس العيد ويفضلون شراءها للأطفال

ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا تشتري غالبية الأمهات ملابس عيد لأنفسهن، وهو ما يفعله الآباء أيضاً، وهم يفضلون شراء الملابس للأطفال فقط من الصالات الكبرى والأسواق بسبب فارق الأسعار بينها وبين المحلات التجارية الكبيرة». ورغم أن استعدادات العيد تأثرت سلباً بغلاء الأسعار وغياب السيولة النقدية وتأخر صرف الرواتب، تؤكد الترهوني أن مظاهر بهجة العيد كثيرة، ومنها إعداد الحلويات. وتقول لـ«العربي الجديد»: «الأكيد أن الأسر لن تتخلى عن عادة إعداد حلويات العيد، وهي أصناف توفرها محلات، لكن تكاليف إعدادها في المنزل أقل بكثير». وتعدد الترهوني أنواع هذه الحلويات بأنها الغريّبة والمقروض والكعك وأخرى من أصناف المعجنات. وتتحدث عن أن عادات العيد تتنوع بين منطقة وأخرى، إذ يفطر أهالي بعض المناطق على العصيدة صباحاً قبل أن يذهب الرجال لأداء صلاة العيد، وفي حين سكان مناطق مثل طرابلس قطع السفنز (نوع من المعجنات)». ويذكر المصباحي أن من عادات يوم العيد في ليبيا اجتماع الأسر في بيت الجد في الصباح، و«في العادة يحضر ابني وأفراد أسرته إلى منزلي، ونذهب سوياً للصلاة. وقبل أن نعود إلى البيت يتجمع أهل الحي حول المسجد أو في طرقات الأحياء للمعايدة، وهذه عادات لا تزال قائمة الى اليوم».

في المقابل يشير المصباحي الى انقراض عادة زيارة الأسر والأقارب في المناطق والأحياء البعيدة نسبياً في ثاني أيام العيد، وحلّت بدلاً منه المعايدات عبر الهاتف، وأيضاً عبر صور اللقاءات والفرحة التي تنشر على «فيسبوك». و«قد اعتدت رغم سني على استخدام فيسبوك لمعايدة أصدقائي وأقاربي وتبادل التعليقات الخاصة بالمناسبة».